م ت١١٥ق١١ العمل الصحي المتعلق بالأزمات والكوارث، مع التركيز بوجه خاص على الزلازل وأمواج تسونامي التي حدثت في جنوب آسيا في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤

المجلس التنفيذي،

وقد نظر في التقرير الخاص بالاستجابة لمقتضيات الجوانب الخاصة بالصحة في الأزمات؛[١]

يوصي جمعية الصحة العالمية الثامنة والخمسين باعتماد القرار التالي:

جمعية الصحة العالمية الثامنة والخمسون،

إذ تعرب عن أسفها للعواقب الهائلة التي أصابت البشر نتيجة الزلازل وأمواج تسونامي التي ضربت الكثير من البلدان في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، من جنوب شرق آسيا إلى شرق أفريقيا، والتي أودت بحياة أكثر من ٢١٠ ٠٠٠ شخص، في حين لايزال الآلاف في عداد المفقودين، وأدت إلى إصابة قرابة نصف مليون آخرين، وشردت ما لا يقل عن خمسة ملايين شخص و/ أو تركتهم يعانون نقصاً في الحصول على مياه الشرب المأمونة أو الإصحاح أو الغذاء أو الخدمات الصحية؛

وإذ تشير إلى أن مواطني ما يزيد على ٣٠ بلداً قد نكبوا بالكارثة، وإلى أن هناك الكثير من المهنيين الصحيين في عداد الأموات؛

وإذ تسلم بأن أغلبية مساعدات الإغاثة قد قدمت في الأساس، وسيستمر تقديمها، من داخل المجتمعات المنكوبة، ومن خلال السلطات المحلية، مدعومة في ذلك بتعاون دولي مكثف وتتوقع أن تستمر هذه المجتمعات في مواجهة مصاعب خطيرة نتيجة للخسائر المتكبدة فيما يتعلق بسبل حصولها على أسباب الرزق وزيادة الأعباء على الخدمات الصحية والاجتماعية، والصدمات النفسية في العاجل والآجل؛

وإذ تسلم بأن العمل من أجل معالجة الجوانب الخاصة بالصحة العمومية في الأزمات ينبغي أن يعزز في كل وقت طاقات المجتمعات الإبداعية واستعادة حيويتها، ويعزز قدرات السلطات المحلية واستعداد النظم الصحية وقدرة السلطات الوطنية والمجتمع المدني على توفير السند الفوري والمنسق من أجل بقاء المنكوبين مباشرة على قيد الحياة؛

وإذ تقدر المساعدة السخية المقدمة إلى الدول المنكوبة من قبل الحكومات والجماعات غير الحكومية والأفراد، فضلاً عن مؤسسات الصحة العمومية الوطنية بما في ذلك القيام بهذا من خلال الشبكة العالمية للإنذار بحدوث الفاشيات والاستجابة لمقتضياتها؛

وإذ تسلّم بالمصاعب التي تواجهها النظم الصحية المحلية القليلة الموارد في التعرف على أماكن المفقودين وتحديد هوية من مات منهم والتصرف في جثث الموتى؛

---

١ الوثيقة م ت١١٥/٦.

وإذ تعترف بالتحديات التي تواجهها السلطات المحلية التي أصابها الإرباك وهي تنسق جهود الإغاثة، بمن في ذلك العاملون والبضائع التي توافرت بسخاء نتيجة التضامن الوطني والدولي على السواء؛

وإذ تشير إلى أن الفعالية التي أظهرتها الدول المنكوبة في مواجهة أحداث مفاجئة بهذا الحجم إنما تعكس مدى تأهبها واستعدادها للعمل المركز والمتضافر، وخاصة فيما يتعلق بإنقاذ الأرواح والحفاظ على حياة الناجين؛

وإذ تذكّر بأن أكثر من ٣٠ بلدا في العالم يواجه حالياً أزمات كبرى وطويلة الأجل في أغلب الأحيان، يتعرض خلالها أكثر من ٥٠٠ مليون شخص للمخاطر لأنهم يواجهون تهديدات متنوعة يمكن تفاديها تطال أرواحهم وعافيتهم، وأن هناك ما يقارب ٢٠ من البلدان التي تتعرض بشدة لأحداث جسام طبيعية أو أحداث من صنع الإنسان، مما يرفع عدد المعرضين للمخاطر إلى ما بين ٢٠٠٠ مليون و٣٠٠٠ مليون نسمة؛

وإذ تقدر أن تحليلات الاحتياجات الصحية وأداء النظم الصحية؛ في سياق السياسات الوطنية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، ضرورية لتأهيل وإنعاش الخدمات الصحية العادلة الفردية والعمومية على النحو السليم، وهو ما يتم على أفضل وجه إذا كان هناك تآزر بين التأهب والاستجابة؛

وإذ تعيد تأكيد الحاجة إلى بناء قدرات محلية لتقدير المخاطر والاستعداد لأية كارثة تقع في المستقبل والاستجابة لمقتضياتها، بما في ذلك من خلال التثقيف العام المستمر ونبذ الخرافات المتعلقة بالعواقب الصحية للكوارث، وتقليل مخاطر الأضرار الناجمة عن الكوارث في المرافق الصحية الحاسمة الأهمية؛

وإذ تضع في اعتبارها حصائل المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث (كوبي، هيوغو، اليابان، ١٨-٢٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥)؛

١- **تناشد** المجتمع الدولي مواصلة دعمه القوي والطويل الأمد للعمل الإنساني الذي يشدد على إنقاذ الأرواح وإعالة الناجين في المناطق المنكوبة بأمواج تسونامي التي حدثت في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، وإيلاء اهتمام مماثل لاحتياجات المتضررين نتيجة لأزمات إنسانية أخرى؛

٢- **تحث** الدول الأعضاء على ما يلي:

(١) تقديم الدعم الكافي للبلدان المنكوبة بأمواج تسونامي من أجل إنعاش نظمها الصحية والاجتماعية على نحو مستدام؛

(٢) بذل كل ما في وسعها من أجل الاشتراك بهمة في التدابير الجماعية الرامية إلى وضع خطط عالمية وإقليمية للتأهب، وبناء القدرات الخاصة بالاستجابة لمقتضيات الأزمات المتعلقة بالصحة؛

(٣) صياغة خطط وطنية للتأهب للطوارئ تولي الاهتمام الواجب للصحة العمومية ولأدوار قطاع الصحة في الأزمات، بغية تحسين فعالية عمليات الاستجابة لمقتضيات الأزمات والمساهمات في إنعاش النظم الصحية؛

(٤) ضمان تكافؤ فرص النساء والرجال في الحصول على التعليم النظامي وغير النظامي في مجال التأهب للطوارئ والحد من الكوارث، وذلك من خلال إقامة نُظم للإنذار المبكر تمكّن المرأة وكذلك الرجل من الاستجابة في الوقت المناسب وعلى النحو الملائم وضمان إتاحة التعليم المناسب وخيارات الاستجابة المناسبة لجميع الأطفال؛

(٥) ضمان حصول كل المجموعات السكانية المنكوبة، في وقت الأزمات، بمن في ذلك المشردون، على الرعاية الصحية الأساسية على نحو عادل، مع التركيز على إنقاذ من تتعرض أرواحهم للخطر، والحفاظ على حياة الناجين، والاهتمام بوجه خاص بالاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال والمسنين ومن يعانون من رضوح بدنية وصدمات نفسية حادة أو أمراض سارية أو أمراض مزمنة أو عجز؛

(٦) دعم إجراء استعراض، لأعمال المنظمة فيما يتعلق بالأزمات والكوارث، في إطار الميزانية البرمجية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، من أجل إتاحة التدخلات الفورية والمناسبة التوقيت والملائمة والكافية والمستدامة، والنظر في زيادة المساهمات لتأمين التمويل الكافي لما تضطلع به المنظمة من أعمال وتدخلات هامة قبل الأزمات وأثناءها وبعدها؛

(٧) حماية العاملين الوطنيين والدوليين المشتركين في تحسين الصحة في المجتمعات التي تحلّ بها أزمات، وضمان تلقيهم المساندة اللازمة لكي يضطلعوا بالأنشطة الإنسانية العاجلة والضرورية وبتخفيف المعاناة، قدر الإمكان، عندما تتعرض الأرواح للخطر؛

٣- **تطلب إلى** المدير العام أن يقوم بما يلي:

(١) تكثيف الدعم الذي تقدمه المنظمة للدول الأعضاء المنكوبة بأمواج تسونامي، في معرض تركيزها على إنشاء أنظمة فعالة لترصد الأمراض، وتحسين فرص الحصول على المياه النقية والإصحاح والرعاية الصحية الجيدة، وخاصة بشأن الصحة النفسية؛ وتقديم الإرشادات التقنية اللازمة بما في ذلك إرشادات التصرف في جثث الموتى وتلافي الأمراض السارية، وضمان بثّ المعلومات بسرعة ودقة؛

(٢) تزويد وسائل الإعلام الدولية والمحلية بهمة وفي الوقت المناسب، بالمعلومات الدقيقة من أجل التصدي للشائعات بغية الحيلولة دون إصابة الناس بالهلع وحدوث نزاعات وغير ذلك من الآثار الاجتماعية والاقتصادية؛

(٣) تشجيع التعاون بين الأنشطة الميدانية التي تضطلع بها المنظمة والأنشطة الميدانية التي تضطلع بها المنظمات الدولية الأخرى، بدعم من الوكالات المانحة، بغية مساعدة حكومات البلدان المنكوبة بكارثة التسونامي على تنسيق مواجهتها لتحديات الصحة العمومية برعاية مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وتخطيط وتنفيذ التأهيل السريع والمستدام للنظم والخدمات الصحية، وتقديم تقرير إلى جمعية الصحة عن التقدم المحرز فيما يتعلق بهذا التعاون؛

(٤) المساعدة في تصميم الجوانب الصحية في البرامج التي تقدم الدعم إلى من تأثرت حياتهم وسبل رزقهم بكارثة تسونامي وتقديم الخدمات اللازمة لمعالجة ما يعانونه من رضوح بدنية وصدمات نفسية؛

(٥) القيام (عند اللزوم) بتكييف العمل الفعال في مجال التأهب للطوارئ والاستجابة لمقتضياتها وإعادة تصميمه وتأمين ما يلزمه من موارد، وكذلك مجالات العمل الأخرى التي تتضمنها الاستجابة لمقتضيات الأزمات على مستوى المنظمة؛

(٦) تعزيز قدرة المنظمة على توفير الدعم، في إطار آليات التنسيق بالأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى، وخصوصاً الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، من أجل صياغة واختبار وتنفيذ خطط التأهب للطوارئ المتعلقة بالصحة، والاستجابة لاحتياجات الناس الصحية الماسة إبان الأزمات ووضع وتنفيذ الخطط اللازمة للعودة الدائمة إلى الوضع الطبيعي بعد الأزمات؛

(٧) إنشاء تدرج هرمي واضح داخل المنظمة لتسهيل الاستجابات السريعة والفعالة في المراحل الأولى من حالة الطوارئ، وإبلاغ الدول الأعضاء بوضوح بتلك الترتيبات؛

(٨) حشد الخبرات الصحية في المنظمة، وزيادة قدرة المنظمة على العثور على الخبرات من خارجها، لضمان تحديث هذه المعارف والمهارات أولاً بأول، وإتاحة هذه الخبرات لتقديم الدعم التقني الفوري والملائم لكل من البرامج الدولية والوطنية للتأهب للكوارث الصحية والاستجابة لمقتضياتها والتخفيف من آثارها والحد من مخاطرها؛

(٩) تعزيز تعاون منظمة الصحة العالمية باستمرار وبنشاط مع الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، بما يضمن التركيز الكافي على الشواغل المتصلة بالصحة في تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الطبيعية (كوبي، هيوغو، اليابان، ١٨-٢٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥)؛

(١٠) ضمان مساعدة المنظمة لكل المجموعات ذات الصلة المعنية، بالتأهب للكوارث والأزمات والاستجابة لمقتضياتها والتعافي بعدها، وذلك عن طريق إجراء تقديرات مناسبة التوقيت ويمكن الركون إليها لمعاناة الناجين والأخطار التي تتهددهم باستخدام بيانات المراضة والوفيات؛ وتنسيق التدخلات الصحية تبعاً لتلك التقديرات؛ والعمل على تحديد المشكلات التي تهدد الحصائل الصحية من أجل حلها؛ وبناء القدرات المحلية والوطنية، بما في ذلك نقل الخبرات والتجارب والتكنولوجيات فيما بين الدول الأعضاء، مع إيلاء الاهتمام الكافي للروابط القائمة بين الإغاثة والإعمار؛

(١١) تعزيز الخدمات اللوجستية القائمة في إطار ولاية المنظمة، بالتنسيق الوثيق مع الوكالات الإنسانية الأخرى، لكي يتسنى توافر القدرة التشغيلية اللازمة للدول الأعضاء كي تتلقى المساعدة الفورية في الوقت المناسب عندما تواجهها أزمات صحية عمومية.

(الجلسة الثانية عشرة، ٢٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥)